

الأمم المتحدة: آفاق النمو الاقتصادي لسنة 2020 رهينة الحد من النزاعات التجارية و حالة عدم اليقين

ركود أو انخفاض دخل الفرد في واحد من كل 5 دول هذا العام

نيويورك ، 16 كانون الثاني (يناير) - يسجل الاقتصاد العالمي أدنى معدل نمو على مدى عقد من الزمن متأثرًا بالنزاعات التجارية المطولة، حيث تراجع إلى 2.3% في 2019. ومع ذلك ، قد يشهد النشاط الاقتصادي في العالم تحسنا طفيفًا في 2020 في حال تم السيطرة على المخاطر المحدقة، وذلك حسب تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي 2020 (WESP)" الصادر عن الأمم المتحدة اليوم.

يشير التقرير إلى إمكانية تحقيق نمو بنسبة 2.5% سنة 2020 إلا أن تصاعد التوترات التجارية أو الجيوسياسية أو الاضطرابات المالية قد يحول دون ذلك. وفي صورة الهبوط ، فإن النمو العالمي سينخفض إلى 1.8% فقط هذا العام. إن الضعف المطول في وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي قد يتسبب في نكسات حادة للتنمية المستدامة ، بما في ذلك أهداف القضاء على الفقر وخلق فرص عمل لائقة للجميع. كما أن انتشار عدم المساواة و تفاقم أزمة المناخ عمق الشعور بالاستياء المتزايد في أنحاء كثيرة من العالم. حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من أن "هذه المخاطر قد تلحق أضرارًا جسيمة وطويلة الأمد بآفاق التنمية كما تهدد بتزايد الاتجاهات المنغلقة على ذاتها في حين أن الوضع يتطلب تعاونًا دوليًا".

إن قرار تخفيض سعر الفائدة الأخير من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قد ينعش النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة لكن نظراً لاستمرار حالة عدم اليقين من اتجاه السياسات وضعف الثقة في قطاع الأعمال وتراجع الحوافز المالية ، فمن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة من 2.2% في المائة سنة 2019 إلى 1.7% في المائة سنة 2020. أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فسوف يستمر التصنيع في التراجع بسبب حالة عدم اليقين العالمية، ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا من خلال النمو المطرد في الاستهلاك الخاص مما يسمح بزيادة متواضعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 1.4% في المائة سنة 2019 إلى 1.6% في المائة سنة 2020.

على الرغم من شدة الرياح المعاكسة، تظل منطقة شرق آسيا أسرع المناطق نموًا في العالم وأكبر مساهم في النمو العالمي حسب التقرير. إذ من المتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين تدريجيًا من 6.1% في 2019 إلى 6.0% في 2020 و 5.9% في 2021 بدعم من السياسات النقدية والمالية التيسيرية وأن يكتسب النمو في البلدان الناشئة الكبيرة الأخرى ، بما في ذلك البرازيل والهند والمكسيك والاتحاد الروسي وتركيا ، بعض الزخم في 2020.

نهاية سبل تحسين مستويات المعيشة بالنسبة للكثيرين

شهدت أفريقيا عقدًا من الركود في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وما زالت العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم تعاني من آثار تراجع أسعار السلع الأساسية في الفترة ما بين 2014-2016 مما أدى إلى استمرار خسائر الناتج وانتكاسات في الحد من الفقر. انخفض متوسط الدخل الحقيقي في ثلث البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية (يقطنها 870 مليون شخص) اليوم عما كان عليه في 2014. ويشمل ذلك العديد من البلدان الكبيرة مثل أنغولا والأرجنتين والبرازيل ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا.

هذا وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يرزحون تحت خط الفقر المدقع في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية وغرب آسيا. سيتطلب التقدم المستمر نحو الحد من الفقر دفعة قوية لنمو الإنتاجية والتزامات ثابتة لمعالجة مستويات عالية من عدم المساواة. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أنه من أجل القضاء على الفقر في معظم أنحاء إفريقيا يجب تحقيق نمو سنوي للفرد يزيد على 8% مقارنة بمعدل متوسط قدره 0.5% فقط خلال العقد الماضي.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي تنقصة الجوانب الأساسية للاستدامة والرفاهية

إلى جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي ترسم مقاييس أخرى للرفاهية صورة أكثر قتامة في أجزاء عديدة من العالم. لا تزال أزمة المناخ و عدم المساواة الحادة و المستمرة وارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية تؤثر على جودة الحياة في العديد من المجتمعات.

شدد إليوت هاريس كبير الاقتصاديين بالأمم المتحدة والأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية على "ضرورة أن يتجاوز صانعي السياسات التركيز الضيق على مجرد تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي و العمل على تعزيز الرفاه في المجتمع و ذلك بإعطاء الأولوية للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة لتحسين التعليم والطاقة المتجددة والبنية التحتية المرنة".

تحقيق النمو الاقتصادي وارد مع الحد من انبعاثات الكربون عن طريق تغيير مزيج الطاقة

إن اعتماد مصادر الطاقة المتجددة أو منخفضة الكربون لتلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة و لمكافحة تغير المناخ أضحى ضرورة ملحة مما يتطلب ادخال تعديلات هائلة على قطاع الطاقة الذي يمثل حاليًا حوالي ثلاثة أرباع انبعاثات غازات الدفيئة العالمية. إذا كان نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان النامية يرتفع نحو ذلك الموجود في الاقتصادات المتقدمة فستزيد انبعاثات الكربون العالمية بأكثر من 250 في المائة - مقارنة بالهدف العالمي المتمثل في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

يتواصل الاستخفاف بالحاجة الملحة للانتقال الطاقى و ذلك باتخاذ قرارات تتم عن قصر نظر مثل توسيع الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز وتوليد الطاقة التي تعمل بالفحم و هو ما من شأنه أن يعرض العديد من المستثمرين والحكومات لخسائر غير متوقعة و يتسبب في انتكاسة دائمة للأهداف البيئية. كل تأخير في العمل نحو الانتقال الطاقى يمكن أن يضاعف التكاليف النهائية. إن الانتقال إلى مزيج من الطاقة النظيفة لن يعود بالفائدة على البيئة والصحة فحسب بل سيوفر أيضًا فرصًا اقتصادية للعديد من البلدان.

ضرورة اتباع مزيج من السياسات أكثر توازنًا

ان الاعتماد المفرط على السياسة النقدية غير كافٍ لإنعاش النمو ناهيك عن ما يترتب عليه من تداعيات جسيمة بما في ذلك تفاقم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. و بالتالي فمن الضروري اتباع مزيج سياسات أكثر توازنًا لتحفيز النمو الاقتصادي مع المضي قدما نحو مزيد من الاندماج الاجتماعي و المساواة بين الجنسين والإنتاج المستدام بيئيًا.

يختم السيد هاريس قائلاً " ان غياب نمو شامل عمق الشعور بالاستياء فتعالت الأصوات المنادية بالتغيير في جميع أنحاء العالم. كما يجب الانتباه أكثر لتبعات السياسة المنتهجة على المجتمع و البيئة".

لمزيد من المعلومات ، يرجى زيارة: www.bit.ly/wespreport جهة الاتصال الإعلامية: دان شيبارد ، إدارة الاتصالات العالمية بالأمم المتحدة ، shepard@un.org ، 963-9495 (212) +1